

القضايا الكبرى في الإسلام

قدامة بن مظعون

للأستاذ عبد المتعال الصعيدي



هذه القضية تبين أصلاً مهمّاً من أصول التشريع ، اشتمت عليه أمره على قدامة بن مظعون رضي الله عنه ، فأقيم عليه بسبب هذا حد الخمر ، وهو صحابي بدريّ من السابقين إلى الإسلام ، ومن حاز شرف الهجرة ، وكان زوج صفية بنت الخطاب أخت عمر رضي الله عنه ، وهو خال حفصة وعبد الله ابني عمر ، فإذا اشتمت عليه ذلك الأصل التشريعي وهذا أمره فغيره أجدر بذلك الاشتباه ، وإذا لم ينجح ذلك الاشتباه من حد الخمر لم ينجح أحداً منه ولا من غيره من أنواع الحدود والتمازير

لما ولي عمر الخلافة استعمل قدامة بن مظعون على البحرين ، وكان في قدامة نزعة إلى الشذوذ في الاجتهاد ، ومن ذلك أن أخاه عثمان بن مظعون لما توفى أوصى إليه بعد موته ، وكان لعثمان بنت من خويلة بنت حكيم ، فخطبها إلى قدامة عبد الله ابن عمر بن الخطاب ، فأجاب خطيبته ورأى أن يزوجه له ، ولكن أمها خالفته في ذلك ، ودخل عليها المنيرة بن شمسية فأرغبتها في المال ، فرغبت فيه زوجها لبنتها ، وكان رأى الجارية مع أمها ، فبعث للنبي صلى الله عليه وسلم إلى قدامة فسأله ، فقال : يا رسول الله ، هي ابنة أخي ولم آل أن أختار لها . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هي يثيمة ولا تنكح إلا بإذنها . ثم انزعها من قدامة وزوجها المنيرة بن شمسية

وقد أوقع قدامة شذوذه في الاجتهاد في مخالفة ظاهرة للشرع ، فشرب الخمر بعد استعماله على البحرين ، وقد رآه الجارود سيد عبد القيس ، فقدم من البحرين على عمر بالدبنة ، فقال : يا أمير المؤمنين ، إن قدامة شرب فسكر ، وإني رأيت

حداً من حدود الله حقاً على أن أرفعه إليك . فقال له عمر : من يشهد معك ؟ قال : أبو هريرة . فدعا عمر أبا هريرة وسأله : بيم تشهد ؟ قال : لم أره شرب ، ولكن رأيت سكران يقي . فقال له عمر : لقد تنطبت في الشهادة . يعني أنه تأنق فيها وأظهر أنه يتجرى الحق ، ولكنه أتى في ذلك بضد ما يقصد ، لأن رؤيته إياه سكران لا يقطع في إقامة الحد عليه ، ولهذا اختلف الأئمة في هذه الشهادة ، فذهب بعضهم إلى أن من تقي الخمر يحد حد شارب الخمر . وذهب بعضهم إلى أنه لا يحد بذلك ، لأنه يجوز أن يكون شربها جاهلاً أنها خمر أو مكرهاً على شربها ، إلى غير هذا من الأعذار المسقطه للحدود

وقد رأى عمر مع هذا أن يستقدم قدامة من البحرين ، فكتب إليه أن يقدم عليه فقدم ، فلم يلبث الجارود أن رآه حتى ذهب إلى عمر فقال له : أقم على هذا . كتاب الله . فقال له عمر : أخصم أنت أم شهيد ؟ فقال : شهيد . فقال : قد أدبت شهادتك . فصمت الجارود ثم غدا على عمر فقال : أقم على هذا حد الله . فقال عمر : ما أراك إلا خصماً ، وما شهد معك إلا رجل واحد . فقال الجارود : أنشدك الله . فقال عمر : لتسكن لسانك أو لأسوأ منك . فقال الجارود : يا عمر ، ما ذلك بالحق أن يشرب ابن عمك الخمر وتسوئني . وقال أبو هريرة : يا أمير المؤمنين ، إن كنت تشك في شهادتنا فأرسل إلى ابنة الوليد فاسألها ، وهي امرأة قدامة . فأرسل عمر إلى هند بنت الوليد ينشدها ، فأقامت الشهادة على زوجها ، وثبت عليه بذلك شرب الخمر ، ولا شك أن في موقف عمر مع الجارود أكبر دلالة على أن المنيرة على الدين يجب أن تكون في اعتدال واتزان ، وألا يكون معها تحامل ولا شهوة انتقام ، فإذا لم تكن المنيرة الدينية بهذا الشكل لم يكن لها قيمة في الدين ، واستحق صاحبها أن يردع بما ردع به عمر الجارود . وما أخرج كثيراً ممن يصيحون بالمنيرة على الدين في عصرنا إلى من يردعهم ذلك الردع ، ليقفوا عند حد الاعتدال في غيرتهم على الدين ، ولا يصلوا في ذلك إلى حد التهور الذي يضر الدين ولا ينفعه ،

لا يصل إلى إبطال أحكام القضاء ، فلا يصح للناس أن يتأولوها على خلاف ظاهرها ، ثم يستبيحوا لأنفسهم مخالفة الظاهر منها ، بل يجب أن يكون القضاء شرعة واحدة بين الناس ، لتشماهم جميعاً عدالته ، وينفذ حكمه في كل واحد منهم ، وهو كما قال عمر رضی الله عنه : فريضة محكمة ، وسنة متبعة . فلا يجوز تشويهه بالتأويلات الخاطئة ، ولا يصح أن تتخذ وسيلة للتخلص منه

ولكن ذلك التأويل الخاطي إذا لم ينفع قدامة في إسقاط الحد عنه ، فإنه لم يتخذ وسيلة للتشهير به وقد أخطأ فيه خطأ ظاهراً ، ولم يطمئن به أحد عليه في دينه وقد خالف فيه إجماع أهل عصره . وما كان لثله أن يخفى عليه ذلك النص المحكم في تحريم الخمر ، بل بقي له دينه صحيح الأديم ، وبقي له شرف هجرته وبدريته وسبقه إلى الإسلام . وقد غاضب عمر لأنه أقام الحد عليه ولم يسقطه عنه ، وهجره إلى أن أتى موسم الحج فحج عمر وحج قدامة وهو مغاضب له ، فلما قفلاً من حججهما ونزل عمر بالسقيان ، فلما استيقظ من نومه قال : هجولوا بقدامة ، فوالله لقد أتاني آت في منأى فقال لي سالم قدامة فإنه أخوك ، فمجلوا علي به . فلما أتوه أبي أن يأتي ، فأمر به عمر إن أبي أن يجروه إليه ، فسكاه واستغفر له

فرحم الله ذلك السلف الصالح الذي كان زين أموره بالحكمة ولا يأخذ فيها بتفريط أو إفراط ، فيأخذ قدامة بالحد الذي يستحقه من غير تفريط ، ولا يضيق صدره بتأويله الخاطي الذي خالف الإجماع ، وأنكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة ، لأنه لم يكن في ذلك شيء القصد ، ولم يقصد به إلى عناد أو كفر . وإنه يجب الأخذ بالتسامح في خطأ الرأي وإن وصل إل ذلك الحد ، لأن الخطأ من طبيعة الإنسان ، وما من أحد وإن علا قدره إلا وهو عرضة لأن يقع في مثل ذلك الخطأ الظاهر ، فلو ضيقنا الأمر في خطأ الرأي ولم نتسامح مع من يصل فيه إلى ذلك الحد تهيبه كل من هو أهل له ، وآثر عليه

ويجعلهم كالصديق الجاهل الذي يضر صديقه من حيث يريد النفع له ، وقد آثر الندماء في ذلك المدو على الصديق ، وذهبت فيه حكمتهم المشهورة : عدو عاقل خير من صديق جاهل وإنما سقطت شهادة الجارود بطلبه إقامة الحد بعد تأدية الشهادة ، لأن طلب الحكم من حق المدعي لا الشاهد ، فإذا طلبه الشاهد بعد تأدية شهادته وأصر عليه كما أصر الجارود بطلت به شهادته ، وكان ذلك مما يدعو إلى الشك في أمره

ولما ثبت شرب الخمر على قدامة دعاه عمر وقال له : إني حدثك . فقال قدامة : لو شربت كما تقول ما كان لكم أن تحدونى . فقال عمر : لم . قال قدامة : قال الله عز وجل (ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعمالوا الصالحات ، ثم اتقوا وآمنوا ، ثم اتقوا وأحسنوا ، والله يحب المحسنين) فقال عمر : أخطأت التأويل ، إنك إذا اتقيت الله اجتنبت ما حرم الله

ثم أقبل عمر على الناس فقال : ما ترون في جلد قدامة ؟ فقالوا : لا نرى أن تجلده ما دام مريضاً . فسكت على ذلك أياماً ثم أصبح وقد عزم على جلده فقال : ما ترون في جلد قدامة ؟ فقالوا : لا نرى أن تجلده ما دام وحيماً . فقال عمر : لأن باقى الله تحت السياط أحبُّ إلى من أن ألقاه وهو في عنق . انتوني بسوط تام . فأمر به بجلد

وهكذا لم ينبج قدامة من حد الخمر ذلك التأويل الذي استعمل به شربها ، فقد فهم أن الله تعالى حرم الخمر بقوله : (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون) ولكنه قال بمد ذلك (ليس على الذين آمنوا وعمالوا الصالحات جناح فيما طعموا) الآية ، فقيدها بحدها بحدها ، ولم يجعل تحريمها مطلقاً كالزنا ونحوه . ولا شك أنه أخطأ في ذلك خطأ ظاهراً ، وقد بين له عمر خطأه في ذلك التأويل . ولم يمنه من إقامة الحد عليه أنه تأول فأخطأ ، وقد أتى الإسلام برفع القلم عن الخطأ ، لأن رفع القلم عن الخطأ